

٤ - تؤيد الجهود المبذولة من قبل الأمين العام ومنظمة الوحدة الإفريقية وبلدان المنطقة من أجل العمل على عودة النظام الدستوري وحماية المؤسسات الديمقراطية في بوروندي؛

٥ - تثني على الأمين العام لإيفاده مبعوثا خاصا إلى بوروندي؛

٦ - تطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والأجهزة الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم للبورونديين معونة إنسانية طارئة و/أو أي مساعدة أخرى؛

٧ - تقرر أن تبقي هذه المسألة قيد نظرها إلى حين إيجاد حل للأزمة.

الجلسة العامة ٤٨

٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

١٨/٤٨ - الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ٢١/٤٧ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق^(٧٧)،

وإذ تعي ما ورد في تقرير الأمين العام من أن "التأخير في إكمال انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي" استونيا ولاتفيا "يعد بحق مبعث قلق المجتمع الدولي"^(٧٨)،

وإذ ترى أن للأمم المتحدة، عملا بأحكام ميثاقها، دورا رئيسيا تؤديه ومسؤولية تتحملها في صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ تضع في اعتبارها أن تطبيق الدبلوماسية الوقائية في حينه هو أكثر الوسائل استصوابا وكفاءة لتخفيف التوتر قبل أن يؤدي إلى نشوب نزاع،

وإذ تشير بارتياح خاص إلى أن الاستقلال قد أعيد إلى استونيا ولاتفيا وليتوانيا بالوسائل السلمية والديمقراطية،

٢ - تحث مرة أخرى الدول التي تكون لديها قوانين وتدابير من هذا القبيل وتواصل تطبيقها، على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن وفقا لنظامها القانوني؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

الجلسة العامة ٤٨

٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

١٧/٤٨ - الحالة في بوروندي

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في البند المعنون "الحالة في بوروندي"،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الانقلاب العسكري الذي وقع في بوروندي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢،

وإذ يروعها الاغتيال الفادر لرئيس الجمهورية وشخصيات سياسية أخرى،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء العواقب الوخيمة للانقلاب الذي يزج ببوروندي في دوامة العنف، ويسبب بالتالي خسائر في الأرواح وتشريد أعداد هائلة من السكان، مع ما لذلك من آثار كبيرة على الصعيد الاقليمي،

١ - تدين بدون تحفظ هذا الانقلاب المسلح الذي تسبب في إيقاف وحشي وعنيف لعملية الديمقراطية الجارية في بوروندي؛

٢ - تطلب الفائزين بالانقلاب بإلقاء أسلحتهم والعودة إلى ثكناتهم؛

٣ - تطلب أيضا بإعادة الديمقراطية والنظام الدستوري فورا؛

محتمل، أن تقوم دون إبطاء بإبرام اتفاقات ملائمة، تتضمن جداول زمنية، لانسحاب القوات العسكرية الأجنبية مبكراً وبصورة منظمة وكاملة من أراضي استونيا ولاتفيا؛

٢ - تؤكد من جديد دعمها للجهود التي تبذلها الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل سحب القوات العسكرية الأجنبية الموجودة في أراضي استونيا ولاتفيا دون الموافقة اللازمة من جانب هذين البلدين، وذلك بطريقة سلمية وعن طريق المفاوضات؛

٣ - ترحب بالجهود المتعددة الأطراف المبذولة لمساعدة الاتحاد الروسي في بناء مساكن لأفراد القوات العائدة من استونيا ولاتفيا وأسرهم؛

٤ - تدعو الدول المعنية إلى تجنب إصدار أي بيانات أو اتخاذ أي إجراءات قد تكون استفزازية أو غير ودية؛

٥ - تعرب عن تقديرها لجهود الأمين العام الرامية إلى تنفيذ القرار ٢١/٤٧، بما في ذلك إيجاد بعثة مساع حميدة إلى دول بحر البلطيق والاتحاد الروسي؛

٦ - تحث الأمين العام على مواصلة بذل مساعيه الحميدة لتيسير الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي استونيا ولاتفيا؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يبقي الدول الأعضاء على علم بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق".
الجلسة العامة ٥٥
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

١٩/٤٨ - التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٠/٤٧ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ تقرر بأن وضع قوات عسكرية أجنبية في أراضي استونيا ولاتفيا، دون الموافقة اللازمة من جانب هذين البلدين، هو مشكلة متبقية من الماضي يجب حلها بطريقة سلمية،

وإذ ترحب بانسحاب القوات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي من أراضي ليتوانيا الذي تم في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ وفقاً للجدول الزمني الذي سبق الاتفاق عليه.

وإذ ترحب أيضاً بالتقدم المحرز في تخفيض الوجود العسكري الأجنبي في استونيا ولاتفيا،

وإذ يساورها القلق لأن المحادثات الثنائية بشأن الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي استونيا ولاتفيا، التي شرع فيها في شباط/فبراير ١٩٩٢، لم تسفر بعد عن اتفاقات حسبما طلب في القرار ٢١/٤٧.

وإذ تقرر بأن إتمام انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي استونيا ولاتفيا سيسهل توطيد دعائم استقلالهما المستعاد وإعادة بناء اقتصاديهما،

وإذ ترحب كذلك ببعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام مؤخراً إلى دول بحر البلطيق والاتحاد الروسي متابعة لتنفيذ القرار ٢١/٤٧،

وإذ تشير إلى "وثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢ - تحديات التغيير"^(٩)، ولا سيما الفقرة ١٥ من اعلان قمة هلسنكي، التي تم الاتفاق عليها في اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في هلسنكي يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢.

وإذ تسلم بأن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هو ترتيب إقليمي بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وهو يشكل بذلك حلقة وصل هامة بين الأمن الأوروبي والأمن العالمي،

وإذ تسلم أيضاً بأن المنظمات الإقليمية المشاركة في جهود مكملة لتلك التي تبذلها الأمم المتحدة يمكن أن تشجع دولا من خارج المنطقة على اسداء دعمها.

١ - تطلب مرة أخرى إلى الدول المعنية، تمشياً مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وبغية منع نشوب أي نزاع